أهمية هيئة الدستور الغذائي العالمية كآلية دولية لضمان الحق في الغذاء وجودته في العالم

The importance of the Codex Alimentarius Commission as an international mechanism to guarantee the right to food and its quality worldwide

زكرياء ربيع[1]،
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة
zk.rabia@univ-bouira.dz

تاريخ الإرسال: 2026/04/06 تاريخ القبول: 2026/05/07 تاريخ النشر: 2026/05/22

ملخص:
تناولنا في هذه الورقة البحثية هيئة الدستور الغذائي باعتبارها من أهم الآليات الدولية التي تهتم بضمان الحق في الغذاء وجودته وسلامته، حيث إنها تسعى إلى تتبع الغذاء البشري على المستوى العالمي من بدايته إلى نهايته.
وهيئة الدستور الغذائي تستند إلى رأي الخبراء والمختصين في علم الغذاء والصحة العالمية عند إصدار توصياتها وبياناتها.
كلمات مفتاحية: الحق في الغذاء، الصكوك الدولية، منظمة الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية.

Abstract:
This research paper examines the Codex Alimentarius Commission as one of the most important international mechanisms concerned with ensuring the right to food, its quality and safety, its quality and safety, as it strives to trace human food globally from its source to its end.

The Codex Alimentarius Commission relies on the opinions of experts and specialists in food science and global health when issuing its recommendations and statements.

Keywords: *The right to food; international instruments; United Nations;Food and Agriculture Organization;World Health Organization.*

1- المؤلف المرسل: زكرياء ربيع، **الإيميل: zk.rabia@univ-bouira.dz**

مقدمة :

يعد الحق في الغذاء من أهم حقوق الإنسان، وقد تم التنصيص عليه في كل الصكوك الدولية العالمية والإقليمية[1]، باختلاف مسمياتها وقيمتها القانونية، كما سعت كل المنظمات العالمية والإقليمية إلى الاهتمام بهذا الحق، باعتباره الحق الضامن لكل حقوق الإنسان الأخرى.

وتعد هيئة الدستور الغذائي من أهم الآليات الدولية المهمة في ضمان جودة الغذاء البشري[2]، ولقد تم تأسيس هذه الهيئة عام 1963، من قبل منظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالميتين، بهدف وضع معايير الأغذية والمبادئ التوجيهية، ونصوص أخرى ذات العلاقة، كمدونات الممارسة، في مجال التغذية المتعلقة بالإنسان. إن التنسيق بين هذه الأجهزة الثلاثة يدخل ضمن البرنامج المشترك بين منظمتي الصحة والأغذية العالميتين التابعتين للأمم المتحدة حول المعايير الغذائية.

إن الأهداف الرئيسة المتوخاة من هيئة الدستور الغذائي، تتمثل في الآتي: الاهتمام بحماية صحة وراحة المستهلك الغذائية، والعمل على تشجيع كل ما له علاقة بالممارسات العادلة في تجارة الأغذية[3]، وتنسيق جميع أعمال التقييس

الغذائي التي تضطلع بها كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، انطلاقا من غاية أساسية هي الحق في الغذاء هو حق أساسي للإنسان[4].

وانطلاقا مما سبق، فإن "هيئة دستور الغذاء العالمي"، تعد من أهم الهيئات الدولية العالمية، التي تختص بالحق في الغذاء وتحديد المعايير الخاصة به[5]، وتضم هذه الهيئة مائة وثمانون (188) دولة عضواً، بالإضافة إلى منظمة إقليمية واحدة، هي الاتحاد الأوروبي.

وتكمن مهمة هيئة دستور الغذاء العالمي"، في تعزيز قدرة الدول على المشاركة في التجارة البينية والعالمية للدول في مجال الغذاء، مع القدرة على المساهمة في تحسين المعايير ذات الصلة بغذاء الإنسان والحيوان على حد سواء.

وبناء على ما سبق، فإننا نطرح الإشكالية التالية: ما هي الأهمية التي تكتسيها هيئة الدستور الغذائي العالمي في مجال الحق في الغذاء وضمان جودته وسلامته على المستوى العالمي؟

سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة وفق الخطة المذكورة أدناه، مستخدمين في ذلك المناهج الآتية: التاريخي، الوصفي والتحليلي.

المبحث الأول: التعريف بهيئة الدستور الغذاء العالمي

المبحث الثاني: دور هيئة الدستور الغذاء العالمي لضمان الحق في الغذاء وجودته.

1. التعريف بهيئة الدستور الغذاء العالمي

1.1. تأسيس هيئة الدستور الغذاء العالمي

1.1.1. تعريف هيئة الدستور الغذاء العالمي

إن هيئة الدستور الغذاء العالمي من أهم الهيئات المهتمة بالحق في الغذاء، وضمان جودته محليا وعالميا[6]. وهذه الهيئة، تهتم بالمواصفات المتعلقة بالغذاء من منظوره الواسع. ومن ثمة، فإن الأهداف والغايات، التي تسعى إليها هي: وضع المواصفات والنصوص المتعلقة بضمان صحة وراحة المستهلك، مع ضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. كما تعمل على نشر الدستور

الغذائي وتوجيه وتدعيم كل ما له علاقة بإرساء التعريفات والاشتراطات المتعلقة بالغذاء البشري والحيواني، وكذا المساعدة في تنسيقها، بهدف تيسير التجارة الدولية في مجال الغذاء المرتبط بالإنسان[7]. بالإضافة إلى ذلك، فإن هيئة الدستور الغذائي، تصدر الهيئة توصيات ذات طبيعة استشارية في ما يتعلق بقواعد الممارسة الغذائية، بحيث تهدف من خلالها إلى توجيه وتعزيز لوضع تعاريف ومتطلبات غذائية تساعد على تجانس تلك التعاريف بما يسهل التجارة الدولية بين الدول[8].

وتعد هيئة الدستور الغذائي هيئة حكومية دولية، تسعى إلى حماية صحة المستهلك، وتسهيل تجارة الأغذية بمواصفات ومعايير صحية عالمية.

وباعتبارها من أهم الهيئات في مجال الغذاء فإنها تضم 188 دولة عضوا، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات والهيئات الإقليمية والعالمية التي تعتبر عضويتها على شكل مراقب، فقط، دون أن يكون لها الحق في التصويت.

2.1.1. الاعتبارات الأساسية لسلامة الأغذية وحماية المستهلكين

تعمل هيئة الدستور الغذائي العالمي على مهمة أساسية هي سلامة الأغذية في الصحة العامة في جميع البلدان، باختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية وباختلاف نموها، وباختلاف حجمها وتطورها أو تخلفها، انطلاقا من أن الأمراض المنقولة بالأغذية، غالبا ما تكون بسبب كائنات مُمرضة ميكروبية أو توكسينات بيولوجية وملوثات كيميائية، التي تشكل أكبر تهديد لصحة آلاف الملايين من الناس، وذلك بسبب سهولة التنقل بين البلدان والشعوب، ونقل الأغذية عبر القارات والبلدان، خاصة في العقود الأخيرة، وهو ما نتج عنها حالات مرضية ضخمة، ومخيفة لم تكن معروفة، وهو ما يُثبت خطر هذه الأمراض على الصحة العامة والأفراد، كما تسببت وولدت قلقا متزايد دائماً عند المختصين والمهتمين بمجال الغذاء والصحة العامة.

إن تأثير الأمراض المتأتية من الغذاء أصبح يشكل هاجسا لدى عموم الناس؛ فضلا عن ذلك، عند المختصين، وهو ما أثر سلبا على النتائج الاقتصادية للأفراد والعائلات والمجتمعات ولدوائر الأعمال ولدول بأكملها؛ بل إن هذه الأمراض تتسبب في إثقال التكلفة على نظم الرعاية الصحية، وتقلل من

الإنتاجية الاقتصادية بدرجة كبيرة جدا. ولما كان الفقراء هم الطبقة الأضعف فإن التكلفة التي تتلقاها هذه الفئة فادحة، باعتبارها تعيش من الدخل اليومي الذي تتحصل عليه من عملها، وهو ما يعني خسارة الدخل بسبب أمراض منقولة بالأغذية، وفي المحصلة، سيبقون يعيشون في دوامة الفقر ردحا من الزمن.

وبسبب تكامل وترابط الصناعات الغذائية فيما بينها، بالإضافة إلى العولمة التجارية الذي يشهده عالم الغذاء، مما وسع من أنواع الإنتاج المختلقة للأغذية وطرق توزيعها، سواء تعلق الأمر بأغذية الإنسان أم الحيوان، بحيث أصبحت تجوب القارات وتوزع على مسافات أكبر بكثير مما كان عليه الأمر من قبل، وبذلك، تساهم في نشأة واستفحال الظروف الملائمة لانتشار الأمراض المنقولة بالأغذية. فعلى سبيل المثال، في أزمة وقعت في القارة الأوروبية، حيث إنه تحصلت أكثر من ألف وخمسمائة (1500) مزرعة على أعلاف ملوثة، بمادة "الديوكسين" من مصدر واحد في مدة أسبوعين فقط، ثم أخذت طريقها وتوزعت هذه الأعلاف المشتقة من الحيوانات طريقها إلى جميع القارات خلال أسابيع، مما وسع من طرق انتشار هذه الأمراض على وجه أوسع في العالم. دون أن ننسى ما تسببت فيه إعادة وصف انتشار اللحوم والعظام المستخرجة من أبقار مصابة بمرض الالتهاب المخي الاسفنجي أو جنون البقر. والحقيقة أن الأمر لم ينته عند هذا الحد، لتقييم النتائج الاقتصادية الكاملة لهذه الحوادث والاستياء والقلق الذي أثارتهما لدى عموم المستهلكين[9].

إن ما يدعو إلى إعادة النظر في سلامة الأغذية أمورا كثيرة، وذلك، استنادا إلى أنها لم تعد قضية خاصة، بل أصبحت قضية من قضايا الصحة العامة؛ بل هاجسا يؤرق الجميع، ساسة وعلماء ومختصين وحتى الطبقة العادية من الشعب، بالنظر لما يمثله سلامة الغذاء في حياة البشر من أهمية.

ومع اتساع المدن وازدياد الكثافة السكانية غير الموزعة توزيعا صحيا، وما نتج عن ذلك، من متطلبات في عمليات نقل الأغذية وتخزينها وتجهيزها وفق شروط ومعايير تحفظ للغذاء سلامته وجودته، نجد عكس ذلك، في الواقع العملي، بحيث لا يؤخذ هذا المعيار بنوع من الجدية اللازمة في كثير من البلدان

النامية، فغالبا، ما يتولى تجهيز الأغذية، باعةٌ في الشوارع لا يحترمون أدنى شروط النظافة، وهو ما ينعكس سلبا على صحة الأفراد عاجلا وآجلا.

ورغم اختلاف الوضع في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول النامية والفقيرة؛ إلا أنه نجد في البلدان المتقدمة نحو 50 في المائة من الميزانية الغذائية تُنفق على أغذية أُعدّت خارج المنزل، وهو ما سينتج عنه آثار غير صحية تصيب الأفراد في تلك الدول. أي في النتيجة، سيتضرر الناس في كلا الحالتين، سواء في الدول النامية والفقيرة أم في الدول المتقدمة[10].

والحاصل، أنه لم يكن لهذا الأمر أن يكون بهذه الخطورة، لو لم تكن عولمة التجارة الغذائية تحقق منافع كثيرة للمستهلكين، بحيث إنها أدت إلى اتساع وتنوع الأغذية الجيدة التي يمكن الحصول عليها بأسعار معقولة والتي كانت مأمونة بما يلبي مطالب المستهلكين من ناحية، وتفتح التجارة العالمية بالأغذية فرصاً للبلدان المصدرة لكسب النقد الأجنبي الذي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى؛ لكن في الوقت نفسه، هذه التغيرات تُثير تحديات جديدة أمام سلامة إنتاج الأغذية وتوزيعها وقد تبيّن أن لها انعكاسات واسعة النطاق على الصحة العامة[11].

والحقيقة، أن سلامة الأغذية، يستند على دعاية أو أسلوب يسمى ويطلق عليه "من المزرعة إلى المائدة". وهذا الأسلوب أو النموذج، يعد طريقة ناجعة في إنقاص مصادر ومنابع الخطورة الذي تنقله الأغذية. وفي هذا الصدد، نشير بأن الأسلوب السالف الذكر في الرقابة على الأخطار الغذائية، يتطلب النظر في كل خطوة من خطوات السلسلة الغذائية، من بدايتها إلى نهايتها، أو اكتمالها، باختلاف أنواع هذه السلسلة وتنوعها[12]، بحيث إن مصادر الأخطار المحتملة، قد تحصل أو توجد في أنواع الأغذية الموجودة في المزرعة وتستمر موجودة فيها، أو يمكن إدخالها كما يمكن أن تتفاقم في أي نوع من أنواع هذه الأغذية[13].

ورغم ما يمثله التقدم العلمي الكبير الموجه في إنتاج أغذية سليمة وصحية في كثير من البلدان؛ إلا أن ملايين من الناس مازالوا يصابون بأمراض خطيرة فطرية، وجرثومية وغيرها كل سنة، بسبب تناول أطعمة ملوثة. ومايشد الانتباه وثير الدهشة هو تفاقم الخطورة أكثر، وذلك بسبب ظهور مقاومة متزايدة

لمضادات الميكروبات في البكتريا[14]، ورغم أيضا، معرفة الناس بالمخاطر التي تسببها الكائنات الدقيقة للأغذية المسببة للأمراض التي تتواجد فيها المواد الكيميائية[15].

إلا أن الثابت، أن الأمر قد يكون أخطر وأصعب في ظل هذه التحديات والصعوبات وهذه الإشكالات، بعد إدخال تعديلات وتقنيات جديدة، من بينها الهندسة الوراثية والتشعيع الغذائي. صحيح أن بعض التقنيات الجديدة قد تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وذلك بجعل الأغذية أكثر وأسلم، ولكن فائدتها وسلامتها تبقى مرهونة إلى غاية التأكد والتثبت حتى تقبل من طرف المستهلكين. لذلك، فإن التقييم لا يجب أن يكون من طرف واحد؛ بل لابد أن يكون تشاركيا وشفافاً وأن يُجرى حسب االمعايير العالمية المتفق عليها[16].

والحقيقة، أنه في السابق، كانت معظم أنظمة السلامة الغذائية، تتقيد وتسير وفق تعاريف قانونية للأطعمة غير المأمونة، وعلى برامج إنفاذ لاستبعاد الغذاء غير المأمون من السوق مع توقيع جزاءات على المخالفين في حالات ضبطهم. ولكن، هذه الأنظمة التقليدية، لم تعد قادرة على التجاوب والتماشي مع التحديات القائمة والمستحدثة في مجال سلامة الأغذية؛ لأنها ببساطة، لا تتبع الطرق الوقائية ولا تعمل على تنشيطها. صحيح، أن الأمر قد تغير في العقد الأخير، بحيث إن تحليل المخاطر أصبح يخضع للبحوث العلمية التي تجرى في هذا الشأن لمعرفة الأمراض المنقولة بالأغذية وعن أسبابها. ومن ثمة، فقد أصبحت تتوافر لدى القائمين على الغذاء البشري أسسا للوقاية يمكن أن تسير عليها تدابير تنظيم سلامة الأغذية على المستويين الوطني والدولي على السواء. مع العلم، أنه يتعين أن تكون الأساليب والطرق المعتمدة على تحليل المخاطر قائمة على أصح المعارف وأنسبها في الرقابة على الأسباب الحقيقية للأخطار الغذائية[17].

2.1. النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذاء العالمي

1.2.1 المراحل التاريخية لنشأة هيئة الدستور الغذائي

يمكن القول أن بداية ظهور الدستور الغذائي كان مع منتصف القرن التاسع عشر(19)، أي مع بداية ظهور قوانين الأغذية، وظهور نظام الرقابة على

الأغذية، لكن ازدادت أكثر أهمية مع بدء ظهور الغش الكيميائي للغذاء، بعد تفنن بعض التجار في وضع المضافات الغذائية لإخفاء الألوان الحقيقية للأغذية، ومن ثمة، بدأ العمل على البحث على ايجاد أدوات وآليات تكشف الممارسات المخالفة للقواعد الصحيحة للغذاء، والتمييز بين الأغذية الصحية وغير الصحية، والأغذية المغشوشة والأغذية الآمنة.

لكن، مع بدايات القرن العشرين، تطورت الأمور أكثر، بحيث شهدت قفزات نوعية في مجال الغذاء الإنساني، ويمكن ان نشير لذلك، كالآتي:

-في عام 1930**:** قام الاتحاد الدولي للألبان بوضع مواصفات دولية للحليب ومنتجات الألبان، وهو الأمر الذي سرّع وحفز في نشأة الدستور الغذائي.

-في عام 1945: بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة، تم إنشاء الفروع الأخرى المتعلقة بها، ومن بينها، منظمة الأغذية والزراعة، بعد أن قررت أربع وأربعين (44) حكومة بعقد اجتماع لها بمدينة فرجينيا الأمريكية، لإنشاء منظمة دائمة للأغذية والزراعة، تكون تابعة للأمم المتحدة.

-في عام 1947: تم إنشاء المنظمة الدولية للمعايير (وتسمى أيضا المنظمة الدولية للتقييس)، وهذه المنظمة غير الحكومية تُعنى بتبادل المعلومات بين الخبراء في مجال الأغذية ووضع مواصفات مرتبطة بالأسواق.

-في عام 1948: تم إنشاء منظمة الصحة العالمية، ودخلت حيّز النفاذ في السابع من أبريل من عام 1948، وهو التاريخ الذي أصبح يُعرف بيوم الصحة العالمي ويُحتفل به كل عام.

-في عام 1949: اقتراح دولة الأرجنتين بوضع مدونة إقليمية للأغذية خاصة بأمريكا اللاتينية.

-في عام 1950: بدء اجتماعات الخبراء والمختصين من منظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية، في موضوع الأغذية والمواد المضافة إلى الأغذية.

-في عام 1953: أعربت الجمعية الصحة العالمية-باعتبارها أعلى جهاز رئيسي في منظمة الصحة العالمية- عن قلقها من الاستعمال المتزايد للمواد الكيمائية في الصناعة الغذائية، وما قد ينجم عن الاستخدام المبالغ فيه لهذه من مخاطر صحية.

-في عام 1958:بدأت فكرة استحداث مدونة خاصة بالأغذية من طرف وزير التغذية النمساوي بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تم إنشائها من طرف الدكتور "هانز فرينزل" ، ثم توسعت لتصبح هيئة دستورية أوروبية، تحت مسمى "المجلس الأوروبي للدستور الغذائي لأوروبا.

-في عام 1960: دعوة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعية الإقليمي لأوروبا إلى تقديم مقترحات تُعنى بإنشاء برنامج مشترك بين منظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية يخص المواصفات الغذائية.

-في عام 1961: اعتماد مجلس الدستور الغذائي لمنطقة أوروبا اقتراح بتولي منظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالميتين بوضع المواصفات الغذائية، كما تم إنشاء مؤتمر المنظمة في دورته الحادية عشر هيئة الدستور الغذائي.

-في عام 1963: تم عقد أول اجتماع لهيئة الدستور الغذائي في مدينة روما بإيطاليا.

-في عام 2000: تم إقرار من جمعية الصحة العالمية في دورتها الثالثة والخمسون، على أهمية المواصفات والتوصيات والخطوط التوجيهية، الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي، لحماية صحة الأفراد، وفي الوقت نفسه، ضمان ممارسات تجارية نزيهة وعادلة.

-في عام 2009: تم عقد مؤتمر القمة العالمي حول "الأمن الغذائي"، وتم التأكيد فيه بحق كل فرد على الحصول على غذاء آمن وسليم.

-في عام 2015: تم وضع خطة حتى 2030، عنوانها التنمية المستدامة والقضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على ما يكفي من الغذاء طوال السنة.

2.2.1 العضوية في هيئة الدستور الغذائي

1.2.2.1 العضوية في الهيئة:

إن هيئة الدستور الغذائي قد فتحت العضوية في هيئتها للدول والمنظمات المنضمين لمنظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية أو لواحدة منهما. وبمعنى آخر، أن كل الدول المنظمة لمنظمتي التغذية والصحة العالمية يمكن أن تنضم إلى الهيئة. فالعضوية في الهيئة، تتألف من الدول التي أخطرت المدير

العام لمنظمتي الأغذية والزراعة أو الصحة العالمية، برغبتها في أن تكون عضوا في الهيئة. كما يمكن لمنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي هي عضوة إما في منظمة الأغذية والزراعة أو في منظمة الصحة العالمية، أنها إذا رغبت في الانضمام إلى الهيئة في حالة ما إذا أبلغت أحد المديران العامان لمنظمتي الأغذية والزراعة أو الصحة العالمية[18].

وتشترط الهيئة على كل عضو فيها، أن يبلغ مديرا العام لمنظمتي الأغذية والزراعة أو الصحة العالمية إذا أمكن، بأسماء ممثليه، وأعضاء وفده، قبل افتتاح كل دورة من دورات الهيئة[19].

وتشترط الهيئة، على الأعضاء سواء من المنظمات الدولية أم الدول أن يمارسوا حقوق العضوية فيها بالتناوب، وذلك حسب مجال اختصاصهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يحق للمنظمة العضو المشاركة في الاجتماعات التي تعقدها الهيئة أو أحد أجهزتها الفرعية والتي يكون لأي دولة من الدول الأعضاء فيها حق المشاركة فيها، وذلك في المسائل التي تقع في دائرة اختصاصاتها، مع عدم الإخلال بإمكانية الدول الأعضاء في بلورة أو دعم موقف المنظمة العضو في المجالات التي تدخل ضمن نطاق اختصاصاتها[20].

وفي الإطار نفسه، فإن المنظمة العضو في الهيئة ، يحق لها التمتع في المسائل التي تدخل ضمن مجال اختصاصاتها، أثناء أي اجتماع تقعده الهيئة، أو أي من أجهزتها الفرعية التي يحق لها المشاركة فيها وفق ما هو مقرر في الفقرة 2 من المادة 2 من النظام الداخلي لهيئة الدستور الغذائي، بعدد من الأصوات يعادل عدد الدول الأعضاء فيها التي يحق لها التصويت في الاجتماع والحاضرة ساعة التصويت. وفي هذا السياق، إذا مارست المنظمة العضو حقها في التصويت، فإن الدول الأعضاء لا تمارس حقوقها في ذلك، وبالعكس أيضا، في حالة ممارسة الدول الأعضاء لحقهم في التصويت يمنع منه المنظمات الأعضاء في الهيئة[21].

أما بالنسبة لحقوق الانتخاب، فإن دستور الهيئة، يمنع حق انتخاب المنظمات الأعضاء أو تعيينها أو توليها أي منصب في الهيئة، أو في أي جهاز فرعي تابع

للهيئة، كما يمنع على المنظمة العضو التصويت لأي منصب انتخابي في الهيئة أو أحد أجهزتها الفرعية[22].

2.2.2.1: هيئة المكتب

يتكون مكتب الهيئة من رئيس وثلاثة (3) نواب له، ينتخبون من بين ممثلي أعضاء الهيئة ومناوبيهم ومستشاريهم، وهؤلاء الأخريين سيشار إليهم فيما بعد باسم "المندوبين". مع العلم، أن المندوبين لا يجوز انتخابهم إلا بعد موافقة رئساء وفودهم.

ونشير في هذا الصدد، أن الرئيس ونوابه ينتخبون كل دورة، وتكون بداية شغلهم لمناصبهم اعتبارا من نهاية الدورة التي انتخبوا فيها وحتى نهاية الدورة العادية التالية[23]. ويمنع أن يبقى الرئيس ونوابه في مناصبهم إلا إذا كانوا يحظون بتأييد عضو الهيئة الذين كانوا مندوبين عنه وقت الانتخاب. ويكون إعلان خلو المنصب، عندما يعلن كل من المدير العام لمنظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية بذلك، بعدما يخطران بذلك من طرف عضو الهيئة الذي يعلن لهما بأن التأييد لم يعد قائما.

ويجوز انتخاب الرئيس ونوابه مرتين، لكن بشرط ألا يكون قد مضى على عملهم في مناصبهم في نهاية الفترة الثانية، أكثر من سنتين[24].

ويترأس اجتماع الهيئة الرئيس، وفي حالة غيابه ينوب عنه أحد نوابه، كما يمارس في الوقت نفسه، الوظائف الأخرى التي تهم الهيئة. وقد منح قانون الهيئة لنائب الرئيس السلطات والواجبات نفسها التي يمتع بها الرئيس عند ممارسة مهامه كرئيس. أما في حالة عجز الرئيس أو عدم تمكنه من أداء دوره يجوز أن ينوب عنه نائبه، وفي هذه الحالة، يتدخل كل من المدير العام لمنظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية بناء على طلب الرئيس المنصرف، لتعيين موظفا يقوم مقام الرئيس إلى غاية انتخاب رئيس جديد أو مؤقت لتسيير الهيئة[25].

3.2.2.1: العضوية في اللجنة التنفيذية للهيئة

تتكون اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، من الرئيس ونوابه، بالإضافة إلى المنسقين المعينين، وهذا وفق ما جاء في المادة 4 من النظام التنفيذي المتعلق بالهيئة، بالإضافة إلى 7 أعضاء آخرين تنتخبهم الهيئة في دوراتها العادية من

بين أعضائها، على أساس عضو واحد عن كل موقع من المواقع الجغرافية المحددة، وهي: أوروبا، أمريكا اللاتينية الكاريبي ، أفريقيا، آسيا، الشرق الأدنى، جنوب غرب المحي الهندي، وأمريكا الشمالية. ويمنع أن تضم اللجنة التنفيذية أكثر من مندوب واحد من البلدان المنضمة. واستنادا إلى ذلك، يجب أن يمارس الأعضاء المنتخبون مهامهم على أساس إقليمي من نهاية الدورة التي انتخبوا فيها حتى نهاية الدورة العادية التالية. كما يجوز إعادة انتخابهم إذا لم يكن قد أمضوا في مناصبهم أكثر من عامين في الدورة الجارية، لكن بعد أن يبقوا في مناصبهم لفترتين متعاقبتين، لا يجوز إعادة انتخابهم لمدة أخرى[26].

ويفرض قانون الهيئة على أعضائه ممارسة مهامهم في اللجنة التنفيذية وفق ما تقتضيه مصلحة الهيئة ككل[27].

أما بالنسبة للعمل المسند للجنة التنفيذية، فهو على قسمين. القسم المتعلق بالفترات الفاصلة، بالنيابة عن الهيئة، في فترة بين دورات الهيئة باعتبارها جهازها التنفيذي. ففي هذا المجال، أجاز قانون الهيئة للجنة تقديم مقترحات إلى الهيئة بخصوص الاتجاه العام والتخطيط الاستراتيجي وبرمجة عمل الهيئة، كما أنها تدرس المشكلات الخاصة، وأن تساعد على إدارة برنامج الهيئة لوضع المواصفات، وعلى وجه التحديد، إجراء استعراض تقييمي لمقترحات القيام بعمل ورصد التقدم في وضع المواصفات[28]. أما القسم الثاني، من مهام اللجنة التنفيذية هو دراستها، لمسائل محددة يحيلها إليها المديران العامان لمنظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية، بالإضافة إلى تقديرات نفقات برنامج عمل الهيئة المقترح، حسبما هو مبين وصفه في الفقرة 1، من المادة 13[29].

يعقد كلا من المدير العام لمنظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية، بالتشاور مع رئيس اللجنة التنفيذية للهيئة، دورات اللجنة التنفيذية كلما دعت الضرورة ذلك. كما تجتمع اللجنة التنفيذية في الأحوال المعتادة قبيل كل دورة للهيئة مباشرة[30].

2. دور هيئة الدستور الغذاء العالمي لضمان الحق في الغذاء وجودته

1.2. المبادئ العامة والخطوط التوجيهية والتوصيات بمدونات سلوك هيئة الدستور الغذائي:

إن الصكوك الدولية ذات العلاقة بالغذاء الإنساني، وغيرها، مثل المبادئ ومدونات السلوك، الهدف الأساس منه هو حماية صحة الأفراد من مصادر الأخطار المتنقلة عبر الأغذية[31]. والحقيقة، أن الحق في الغذاء لا يمكن أن يتحقق مالم تتحقق الصحة والسلامة في الغذاء. ومن ثمة، فإن هيئة الدستور الغذائي قد وضعت شروطا أساسية حول كيفية استخدام المضافات الغذائية وعن كيفيات المراقبة والتفتيش وإصدار الشهادات للواردات والصادرات المتعلقة بالغذاء، وعن كيفية إضافة المغذيات الأساسية إلى الأغذية.

ومن ثمة، فإن الدستور الغذائي، المحضر من قبل هيئة الدستور الغذائي يتضمن خطوطاً توجيهية أساسية وواسعة النطاق لحماية صحة الأفراد، من كل الأخطار الموجودة في الأغذية الموجهة للأفراد. وهذه الأخيرة، يفترض أن تشمل جوانب مختلفة. ومن أمثلتها، وضع وتطبيق معايير "ميكروبيولوجية" للأغذية، وتحديد مستويات "النويدات المشعة" الموجودة في الغذاء، المستخدمة في التجارة الدولية في حالة حدوث تلوث نووي عارض[32].

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدستور الغذائي، يجب أن يتضمن مدونات سلوك ضرورية لحفظ الأغذية وفق شروط ومعايير خاصة، وغالبا ما تتضمن هذه المدونات الخاصة بطريقة سلوك الأشخاص العاملين في مجال النظافة الغذائية. كما تُقدم إرشادات ونصائح عن طرق إنتاج أغذية آمنة وصالحة للاستهلاك، والغاية منها هي حماية صحة الأفراد المستهلكين[33].

وأما بالنسبة لمدونة السلوك العالمية الموصى بها، فهي تتضمن شروطا ومبادئ عامة تتعلق بنظافة الغذاء. لذلك، فهي تنطبق على كل الأغذية. وبناء على ذلك، فهي أساسية وهامة لأنها تهدف إلى حماية المستهلكين، كما أنها تضع أسسا متينة لسلامة الأغذية، كما أنها تُتابع السلسلة الغذائية من لحظة إنتاجها الأولي، حتى الاستهلاك النهائي، حتى تتبين وتتضح الجوانب الرقابية الصحية الرئيسية المطلوبة في كل مرحلة.

وعليه، فإن المبادئ العامة لنظافة الأغذية، لابد أن تكون مدعومة بمدونات سلوك تفصيلية عن ممارسات النظافة التي تنطبق انطباقاً نوعياً على، كل الأغذية المتعلقة بالإنسان، ونذكر منها[34]:

-الغذاء المعلب، القليل الحموضة أو ذو الحموضة القليلة المُضافة؛
-الغذاء القليل الحموضة المجهز والمعبأ في ظروف التعقيم؛
-الغذاء السابق الطبخ، والغذاء المطبوخ في تغذية المجموعات الكبيرة؛
-إعداد وبيع الأغذية التي تُباع في الشوارع (مستويات إقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)؛
-كل ما يتعلق بالتوابل والنباتات المجففة؛
-كل ما يخص منتجات الفاكهة والخضر المُعلّبة؛
-كل ما يخص الفاكهة المجففة؛
-جوز الهند المقشور؛
-كل ما يخص الفواكه والخضر المنزوعة المياه بما في ذلك كميات الطعام؛
-جوزيات الأشجار؛
-الفول السوداني؛
-كل ما يخص مشتقات اللحوم والدواجن المجهزة والبيض ومشتقاته؛
-كل ما يخص اللحوم الطازجة؛
-كل ما يتعلق بإنتاج اللحوم ولحوم الدواجن المفصولة بالآلات من أجل مرحلة تجهيز تالية، وتخزينها وتركيبها؛
-كل ما يتعلق بجمع المياه الغازية الطبيعية وتجهيزها وتسويقها.

ولابد من الإشارة، إلى أن الدستور الغذائي يتضمن أيضا، مدونة السلوك الدولية الموصى بها للرقابة على استخدام العقاقير البيطرية، وهدفها الصريح هو منع استخدام عقاقير يكون فيها مصدر خطر على صحة الإنسان[35].

بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً عدد من مدونات السلوك تُسمى مدونات الممارسات التكنولوجية، والمقصود منها ضمان أن تسير عمليات تجهيز الأغذية ونقلها وتخزينها وفقاً لمواصفات الدستور، مؤدية إلى حصول المستهلكين على منتجات نهائية تكون مغذية وبالجودة المتوقعة. وتشمل هذه المدونات والممارسات التكنولوجية، الأغذية الآتية:

-الغذاء المتعلق بالرضّع والأطفال؛
-كل ما يتعلق بتعبئة الخضر والفاكهة الطازجة ووسائل نقلها؛

-كل ما يتعلق بتعبئة زيوت الأطعمة وكل ما يخص الدهون ووسائل نقلها؛
-كل ما يتعلق بتجهيز ومناولة الغذاء المجمد بطريقة التجميد السريع.
في المحصلة، فإن هيئة الدستور الغذائي، تسعى في ضمانها لسلامة الأغذية وصلاحياتها للتجارة، وحماية للمستهلك، إلى عملية التفاوض بين أعضائها، ووضع توصيات وفق الأسس العلمية، في كافة المجالات الغذائية المختصة بها، ومن ثمة، فهي تحرص على أن تكون المواصفات التي تصدرها محل اهتمام كل الشركاء، واستنادا إلى ذلك، فإن الهيئة تسعى إلى جملة من الأهداف المتعلقة بجودة الغذاء وسلامته، نذكرها كالآتي[36]:
-تيسير وتسهيل كافة الممارسات النزيهة المتعلقة بتجارة المواد الغذائية الإنسانية.
-الحفاظ قدر الإمكان على حماية صحة المستهلك.
-العمل على التنسيق بين الدول الأعضاء بغرض توحيد معايير صحة وسلامة الغذاء.
-وضع كل ما يلزم من التدابير الكفيلة بسلامة الأغذية الطازجة والمصنعة وشبه المصنعة.
-وضع نماذج يتم اتباعها من طرف الدول الأعضاء في تشريعاتها الداخلية.
-السعي نحو توحيد المعايير، بحيث يأخذ كل تشريع أو معيار صادر عن المجلس الشكل المعياري التالي:
-مجال المعيار المراد اتخاذه ووصف المنتج المعني؛
-وضع المكونات الرئيسية للمنتج والعوامل المؤثرة على نوعيته؛
-توضيح وتبيان كافة الإضافات الغذائية والملوثات؛
-وضع كافة الأمور المتعلة بالنظافة؛
-وضع الملصقات والبيانات المتعلقة بالأغذية والأطعمة؛
-وضع وسائل وطرائق التحليل ووكيفية أخذ العينات.

2.2 المعايير الدولية التي تنتهجها الهيئة في ضمانها لجودة الغذاء:

استنادا إلى الأهداف التي يسعى إليها الدستور الغذائي، وضمانها لسلامة الأغذية وصلاحياتها للتجارة، وحماية للمستهلك، فإن هيئة الدستور الغذائي تعتمد معايير

معينة، وهي جملة من التدابير اللازمة لصحة وسلامة الغذاء البشري، نذكر منها:

-مجال للمعيار اتخاذه، وطبيعة المنتج المعني بهذا المعيار؛

-كل ما يخص المكونات الرئيسية للمنتجات الغذائية والعوامل المؤثرة على نوعيتها؛

-كل ما يتعلق بالإضافات الغذائية والملوثات؛

-كل ما يخص الملصقات والبيانات المطلوبة للأغذية والأطعمة؛

-طرائق التحليل وأخذ العينات.

وفي المحصلة، فإن الأهداف المتوخاة من هذه المعايير الدولية المعتمدة من طرف هيئة الدستور الغذائي، في مجال الأغذية البشرية، هو الوصول إلى تعزيز سلامة الأغذية في مختلف أنحاء العالم.

لذلك، فإن وجود شبكات علاقات مستدامة معنية بسلامة الأغذية يعد أمراً حاسما، وبالغ الأهمية لتحسين النظم التحليلية ونظم مراقبة الأغذية.

ومن ثمة، فإنه يمكن القول، أن هذه الاحترازات والشروط والبيانات المتعلقة بالأغذية البشرية، تزيد من أثر المؤسسات الوطنية والإقليمية في عالم صارت فيه تجارة الأغذية، المتصلة بالإنسان، تتسم بالتعقيد، بالنظر لطبيعة الغذاء والظروف المتصلة به، والطابع العالمي بصورة متزايدة، لأن الغذاء الآن يتعين أن يكون وفق ما يطلق عليه "من المزرعة إلى المائدة" عابرة للحدود الوطنية.

وتأسيسا على ما سبق، فإن العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تطوير وتدعيم العمل واستخدام تشعيع[37] الأغذية وفقاً للمعايير المتعارف عليها دوليًّا، هو أمر بالغ الأهمية لأنه يرتبط مباشرة بهيئة الدستور الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، يهدف هذا العمل، إلى تعزيز المعايير الدولية لاستخدام الأساليب النووية والأساليب المرتبطة بها، من أجل التحقُّق من صحة هوية الأغذية وقياس مستويات المواد الكيميائية الزراعية الموجودة في الأغذية، مثل مبيدات الآفات ومخلفات العقاقير البيطرية[38].

إن تشعيع الأغذية بالأشعة السينية، أو بحزم الإلكترونات[39]، أو بأشعة "غاما"[40] هو ضمانة لسلامة الأغذية وجودتها وأمنها من حيث الصحة النباتية. وباعتبار أن التشعيع قد يكون ضار وخطيرا على سلامة الأغذية، فإنه صار خاضعاً للتنظيم الرقابي ومستخدماً على نطاق تجاري، وهو أسلوب فعَّال في مكافحة تلف الأغذية، والقضاء على مسبِّبات الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية مثل البكتريا، ومكافحة الآفات التي تصيب المحاصيل بعد الحصاد.

إن هيئة الدستور الغذائي تستخدم، تقييمات السلامة التي تنجزها لجنة الخبراء المشتركة لغرض تحديد الحدود القصوى لاستخدام المواد المضافة في الأغذية والمشروبات. وتمثل مواصفات الدستور الغذائي المرجع بالنسبة للمعايير الوطنية لحماية المستهلك وللتجارة في الأغذية على المستوى الدولي، ليكون المستهلكون في كل مكان على ثقة من أن الغذاء الذي يستهلكونه يتوفر على معايير المأمونية والجودة المتفق عليها، أينما تم إنتاجه[41]، وذلك بعد التحقق الذي تجريه لجنة الخبراء المشتركة والتأكد من أن المادة المعنية المضافة إلى الأغذية مأمونة الاستعمال، تُحدد بعدها حدود الاستخدام القصوى لتلك المادة في مواصفات الدستور الغذائي العامة للمواد المضافة إلى الأغذية، مع إلزام تطبيق اللوائح الغذائية الوطنية التي تسمح باستخدام مادة مضافة معينة استخداماً فعليا[42].

إن تدخل هيئة الدستور الغذائي بوضع مواصفات وخطوطاً توجيهية، تتعلق بشأن توسيم الأغذية هو واجب يقع عليها باعتبارها مؤهلة لذلك، أنشئت من أجل هذه المهمة. كما أن توصياتها في مجال الأغذية تُطبَّق في معظم البلدان، وبالتالي، فإن مصنعي المواد الغذائية يتعين عليهم، وملزمون بهذه التوصيات والتوجيهات، وذلك ببيان المواد المضافة التي تحتوي عليها منتجاتهم، حتى يعلم المستهلك نوعية هذه المواد وطبيعة تأثيرها عليه.

وإذا أخذنا الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، فإنه قد أصدر قانونا ينظم عملية توسيم المواد المضافة إلى الأغذية، طبقا لمجموعة من الأرقام الإلكترونية المحددة سلفاً. ويفترض؛ بل يتعين على كل شخص يعاني من التحسّس أو

الأرجية تجاه بعض المواد المضافة إلى الأغذية، أن يدق ويقرأ، البيانات المدونة في الملصقات بعناية، ثم يقرر بعدها هل يشتري ذلك المنتوج أم لا[43].

وفي هذا السياق، فإن منظمة الاتحاد الأوروبي تشجع السلطات الحكومية الوطنية على السعي لرصد كل المواد المضافة إلى الأغذية والمشروبات المنتجة في بلدانها، مع ضمان امتثالها للاستخدامات المسموح بها والشروط والتشريعات المعمول بها. كما يتعين على هذه السلطات الإشراف على قطاع الغذاء؛ باعتبارها الجهة الوحيدة المسؤولة عن ضمان مأمونية استخدام المواد المضافة إلى الأغذية وامتثالها للتشريعات[44].

الخاتمة:

على ضوء ما تناولناه في دراستنا لهيئة الدستور الغذائي العالمي، فإننا قد توصلنا إلى النتائج التالية مشفوعة ببعض الاقتراحات.

- النتائج:

-يعد الحق في الغذاء من حقوق الإنسان الأساسية، فالغذاء يمثل الركيزة الأساسية لحقوق الإنسان الأخرى، لأن الحقوق الأخرى لا تتحقق إلا في ظل غذاء متوفر وصحي، ومن ثمة، غياب هذا الحق يعد انتهاكا لحقوق الإنسان كلها.

-إن الحق في الغذاء، وإن كان يمثل الركيزة الأساسية لحقوق الإنسان، كما أشرنا إلى ذلك، أعلاه، فإن هذا الحق لا يمكن أن يحفظ أو يحقق دون غذاء سليم وصحي خال من كل الآفات التي تفسده، كالآفات البكتيرية والفيروسية وغيرها؛ لذلك يقع على الدول التزاما ايجابيا بتحقيقه وفق معاييره وشروطه الصحية الموصى بها من قبل المنظمات الدولية ذات العلاقة بتغذية الإنسان، وعلى رأسها هيئة الدستور الغذائي.

-إن الغذاء المعد للاستهلاك البشري أصبح يخضع لمعايير جودة معينة، لضمان سلامته، وصحته، فرضتها عدة اعتبارات، لعل من أبرزها، ذلك التلاعب والتحايل الكبير من كثير من منتجي الغذاء، خاصة في البلدان النامية، وبالتالي، أصبحت الرقابة وإلزام التقيد بالمعايير العلمية الصحيحة المعدة من قبل الهيئات الدولية والوطنية، أمر ضروري.

-إن هيئة الدستور الغذائي تعد من أهم الآليات الدولية العالمية المهتمة بجودة الغذاء وسلامته، ومهمتها الأساسية هي البحث عن أحسن السبل وأنجعها لإنتاج وتسويق وعرض كل أنواع الأغذية البشرية، وفق الأطر العلمية للخبراء في مجال الغذاء والصحة.

-الاقتراحات:

-تبقى هيئة الدستور الغذائي قاصرة وتوصياتها لا تؤخذ غالبا بمحل الجد من طرف كثير من الدول، خاصة الدول النامية، وإن كان هذا متفهما، بالنظر لقلة الإمكانات المادية والمالية وحتى البشرية المختصة، لذلك، فإن الواجب الذي يقع على الأسرة الدولية هو التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية حتى ينعكس ايجابا على الطرفين، باعتبار أن الضرر إذا حصل سيسمهما معا.

-نشير بأن الوعي الشعبي والالتزام الحكومي عاملان أساسيان في سلامة الغذاء والتقليل من الأمراض الصحية المرتبطة بالغذاء. كما أن الدعايات الإعلامية والإلتزام القانوني بمعايير الجودة والسلامة الغذائية، من بين ركائز الصحة العمومية.

-إن تبادل الخبرات والتعاون بين الدول في مجال الجودة وسلامة الأغذية بين الدول، من أهم ركائز السلامة الغذائية ومن أهم ضمانات جودة الغذاء.

-القيام بدورات من طرف مختصين في الغذاء والصحة العمومية لصالح المنتجين والمسوقين والعارضين للأغذية البشرية من أهم طرق التقليل من الآفات الضارة التي تعتري السلامة الغذائية وجودتها.

الهوامش:

[1]-تم التنصيص على الحق في الغذاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 25منه، والمادة 11 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[2]-إن التقيد بالمعايير الدولية لسلامة الأغذية يعزز الثقة والأمان ويريح البال للإنسانية جمعاء؛ فعندما نستهلك نوعا معينا من الطعام، ونعلم علم اليقين بأن هذا النوع من الطعام قد مرّ من المراقبة، بعد رؤيتنا للملصق الموجود فيه، فإن هذا يزيد في ثقتنا ويزيد في أمننا في

سلسلة الإنتاج والتوريد الكامل للطعام، بدءا من بلد المنشأ إلى غاية وجوده على أطباقنا. https://www.gov.il/ar/pages/food-safety-day-5th.

[3]- في كثير من الأحيان يتعرض الناس، وخاصة في الدول الفقيرة، لغش مقصود في الأغذية البشرية، وقد يسبب ذلك أعراضا مرضية وصحية تكون خطرا على الصحة وقد تسبب خسائر مالية للمستهلكين. وغالبا ما يكون الغش في الألبان ومنتجاتها ومشتقاتها، والعسل، وبعض التوابل والزيوت المتعلقة بالأطعمة، وقد تستخدم الألوان لإخفاء عيوب الأغذية وذلك للتحايل على المستهلكين. وقد تكون المخاطر الراجعة إلى الغش منخفضة؛ إلا أنها تثير غضباً وثورة لدى الجماهير؛ لأنها تضعف ثقتها في سلامة الأغذية. والحاصل، أن أغلب دخل العائلات الذي يتراوح بين 60 إلى 70 في المائة يُنفق على الغذاء والأطعمة فإن هذا النوع من الغش، سيؤثر حتما على ميزانيات هذه الأسر، كما سيؤثر على الحالة الصحية بين أعضائها. راجع في ذلك: منظمة الغذاء والزراعة، على الموقع: https://www.fao.org/4/y8705a/y8705a02.htm#add5 تاريخ الاطلاع: 2025/12/11 سا 22.

[4]-إن المسؤولية على الحفاظ على سلامة الأغذية، مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمنتجين؛ بل وحتى المستهلكين، لذلك، فيقع عل كل هؤلاء مسؤولية في مراقبة هذه الأغذية التي تبدأ من الإنتاج من "المزرعة إلى المائدة" وهذا من أجل ضمان الطعام الذي تستهلكه البشرية، على أنه آمن وصحي. https://www.gov.il/ar/pages/food-safety-day-5th تاريخ الاطلاع: 2026/02/12 على سا 23.

[5]-إن الهدف والغاية من قوانين سلامة الأغذية البشرية والحيوانية هو توفير مستوى عالٍ من الحماية الصحية للمستهلكين من الإصابة بالأمراض المنتقلة عن طريق هذه الأغذية، ومنع بشكل عام استيراد وتوزيع المنتجات الغذائية الملوثة أو المغشوشة أو التي تحمل ملصقات زائفة أو مضللة في أي سياق. والحقيقة، أن عولمة تجارة الغذاء والأحداث المتكررة المتعلقة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية
قد أدت إلى زيادة الوعي بأهمية وضع أطر تنظيمية متكاملة ومنسقة وآليات لمراقبة سلامة الأغذية على المستويين الوطني والدولي من أجل حماية صحة المستهلك دون خلق حواجز وعوائق غير ضرورية أمام التجارة الدولية. روﻻ عرب، سلامة الغذاء... القوانين والأنظمة، على الموقع: https://www.gso.org.sa/ar/conformity/gcc-conformity-mark/ تاريخ الاطلاع: 2026/01/13. سا 17.

[6]-استنادا إلى معطيات نشرتها منظمة الأمم المتحدة فإنه يعاني على الأقل يوجد من واحد من عشرة أشخاص (10/1) يعاني من مرض متعلق بتناول غذاء غير صحي وغير آمن، كما أن

قد يوجد واحد من عشرة معرض للعدوى أو مسببات الأمراض الأخرى، وعواقب ذلك كثيرة، من الضرر على المستوى الفردي والأسري إلى الضرر على المستوى المجتمعي والوطني. على الموقع: https://www.gov.il/ar/pages/food-safety-day-5th تاريخ الاطلاع: 2026/01/12، على سا 23.

[7]-النصوص الأساسية والتعاريف على الموقع: https://www.fao.org/4/y5817a/y5817a03.htm تاريخ الاطلاع: 2026/02/08 سا: 18.

[8]-حبيب فاطمة، دور هيئة الدستور الغذائي في ضمان سلامة الغذاء وجودته، مداخلة علمية ملقاة في ملتقى دولي، منظم من قبل جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، الموسوم ب: "الغذاء المستدام في ظل تطور الصناعة الغذائية، المنعقد يوم 2022/02/28.

[9]- ضمان سلامة الأغذية وجودتها، المنظمة العالمية للغذاء والزراعة على الموقع: https://www.fao.org/4/y8705a/y8705a02.htm#add5 تاريخ الاطلاع: 2024/05/11 على سا 12.

[10]-المرجع نفسه.

[11]- ضمان سلامة الأغذية وجودتها، منظمة الأغذية والزراعة، المرجع السابق.

[12]-المرجع نفسه.

[13]-المرجع نفسه.

[14]-المرجع نفسه.

[15]-المرجع نفسه.

[16]-المرجع نفسه.

[17]- ضمان سلامة الأغذية وجودتها، منظمة الأغذية والزراعة على الموقع: https://www.fao.org/4/y8705a/y8705a02.htm#add5.

[18]-م 1، من اللائحة الداخلية لهيئة الدستور الغذائي، على الموقع: https://www.fao.org/4/y5817a/y5817a03.htm

[19]-الفقرتين 1 و2 من م 2 من النظام الداخلي للهيئة ، المرجع نفسه.

[20]-الفقرة 3، من م 2 من النظام الداخلي للهيئة. المرجع نفسه.

[21]- الفقرة الثالثة، من المادة الثانية من اللائحة الداخلية لهيئة الدستور الغذائي. المرجع السابق.

[22]-الفقرة 4، من م 2 من النظام الداخلي للهيئة. المرجع نفسه.

[23]-الفقرة 1 من م 3 من النظام الداخلي للهيئة. المرجع نفسه.

[24]- الفقرة 1 من المادة 3 من النظام الداخلي للهيئة. المرجع السابق.
[25]-المرجع نفسه.
[26]-م 5 من النظام الداخلي للهيئة.
[27]-المرجع نفسه.
[28]- م 5، من النظام الداخلي للهيئة . المرجع السابق.
[29]-المرجع نفسه.
[30]- النظام الداخلي للهيئة ، المرجع السابق.
[31]-سلامة الأغذية وجودتها، منظمة الأغذية والزراعة على الموقع:
https://www.fao.org/4/y8705a/y8705a02.htm#add5 تاريخ الاطلاع: 2024/05/11 على سا 12.
[32]- منظمة الأغذية والزراعة على الموقع:
.https://www.fao.org/4/y8705a/y8705a02.htm#add5
[33]-المرجع نفسه.
[34]-المرجع نفسه.
[35]- منظمة الأغذية والزراعة على الموقع:
.https://www.fao.org/4/y8705a/y8705a02.htm#add5
[36]-المرجع نفسه.
[37]-تهدف مهمة "التشعيع"، إلى تدمير البكتيريا المسبّبة للأمراض، مع تقليل من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الغذاء المرتبط بالإنسان والحيوان. إن استعمال التشعيع، الهدف منه هو إعفاء الأغذية من التعقيم. ومن ثمة، فإنه يمكن تناول الأغذية وطهيها بطريقة سليمة، لأنَّ "التشعيع"، مهمته الحفاظ على الغذاء "نظيفا" وغير قابل للتلف في مدة زمنية قصيرة. وهو ما يتيح الاحتفاظ بالأغذية، لفترة أطول، مع ضمان مستوى أعلى من السلامة والجودة في الوقت نفسه.
كما تعد عملية "التشعيع" طريقة جيدة لمكافحة الآفات، بحيث إنه يكفُل الأمن الصحي النباتي، لكل ما له علاقة بالنباتات الطازجة المتداولة تجاريًّا. كما يمنع نمو وتكاثر الحشرات وغيرها من الطفليات التي تتواجد في الأغذية . الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الموقع: https://www.iaea.org/ar/almawadie/salamat-alaghdhia. تاريخ الاطلاع: 2024/05/11. على سا 17.
[38]-الوكالة الدولية للطاقة الذرية،
https://www.iaea.org/ar/almawadie/salamat-alaghdhia

39- "الحزم الإلكترونية" على غرار الحزم الأيونية. فالحزم الإلكترونية هي تدفقات من الإلكترونات ينتجها مصدر للإلكترونات في طائفة متنوعة من المعجّلات. وتُستخدم الحزم الإلكترونية لإنتاج الأشعة السينية التي تُطبَّق في العلاجات الطبية لتشعيع الخلايا السرطانية وتدميرها.

40- "أشعة غاما"، وتمسى أيضا "الأشعة الجيمية". بحيث إنها تعد أشعةٌ كَهْرُومِغْنَاطِيسِيةٍ، وقد تم اكتشافها عام 1900 على يد العالم الفرنسي فيلارد. ويرمز لها بـالرمز" γ"، وهي أشد طاقة من أشعة إكس؛ تقدر طاقاتها بين 1 مليون إلكترون فولت و 14 مليون إلكترون فولت، بينما طاقة أشعة إكس بين 50 كيلو إلكترون فولت و نحو 500 كيلو إلكترون فولت. وكيبديا على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/

41-منظمة الصحة العالمية، على الموقع: https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/food-additive: تاريخ الاطلاع: 2024/05/11 على سا: 17.

42-المرجع نفسه.

43-المرجع نفسه.

44-المرجع نفسه.